

الفرق بين الموالاة والمعاملات مع الكفار

*Distinction Between Dealings
And Friendship Concerning Unbelievers*

محمد عمران(1)

Abstract:

Quran and Hadith have reference concerning the world as two types but the terminology of Darul Islam and Darul Harb is not there.

Darul Harb turns into Darul Islam by the presence of such Islamic Elements as Friday Prayers and Eid prayers, but how Darul Islam turns into Darul Harb there is difference of opinion among Ulema.

Mawalaat-e-Haqiqia (Real Dealing of Friendly Nature) are invalid with unbelievers whereas Mawalat-e- Soria (Dealings in form of Friendly nature) is valid only when required(necessary).

Qital and Shiddah (Fight and Implementation by Force) is for all unbelievers and not special with Muharibeen bil Fayl.

Financial aid and compassion is valid only with Zimmi and at the same time love and affection is invalid.

Dealings in matters is valid concerning unbelievers but for crime and punishment the Islamic Law will be applied whereas for Domestic and Family matters their own Religious Law will be applied.

المقدمة

حدث في بعض بلاد المسلمين في هذه الأيام من موالاة بعض أهل النفوس الخسيسة بدون ضرورة شرعية للعدو الكافر. أخزاه الله ودمره ، وشتت شمله وقطع دابرها . واحتماهم به ورکونهم إليه بالاستناد والسكنون والاعتماد عليه ، ويدعون أن ذلك إنما هو فرار من الظلم الذي لحقهم من الولاة ، وأنهم مسلمون موحدون يل وخارجون عن دائر العصابة ، وأن ذلك جائز لهم للصلة المذكورة عند من حق .

فيما ترى هل يسوغ لهم المواجهة والموالاة بدون ضرورة شرعية أخذنا بقوله تعالى : **﴿أَن تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** (المتحنة: 8) [آل عمران: 28] ؟

حاشا الله لا بل ألف مرة لا ، واستدلوا بمفهوم المخالف من قوله تعالى : **﴿وَلَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤْدِنُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا أَبْنَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْ لِئَلَّكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيَذْلِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَزَّاقُهُمْ أَوْ لِئَلَّكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنْ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** (المجادلة: 22) []

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَنَحَّدُوا عَنْ دِيُّكُمْ أَوْلَيَاءُ تُلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤْدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْغَنَمِ يُغْرِيَنَّهُمُ الرَّسُولُ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِنْبَعَاهُ مَرْضَاتِي شُرِّهُ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤْدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنَتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلُ﴾ [المتحنة: 1] [بأن الآية تعلل تحريم المولاة أو الإلقاء بالمولدة إلى المشركين بأمر من مجتمعين : كفرهم بالإسلام وإخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق .

ونسوا آية صريحة في حرمة المولاة معهم سواء كانوا يقاتلونهم في الدين ويخرجونهم من ديارهم أو لم يكونوا وما فهموا معنى البر والإقسام وجعلوهما المولاة مع الكفار، فإن شاء الله تعالى في هذا البحث أحل معرفة المولاة وأقسامها مع حكمها وأوضح معنى البر والإقسام وأشرح معنى المعاملات مع الكفار وحكمها.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول : كيف تصير دارا لإسلام دار الحرب :

أود قبل أن أتعرض لأقوال الأئمة في بيان دار الإسلام وصفة دار الكفر أن أذكر أن الكتاب والسنة دلا على تقسيم البلاد إلى دارين مختلفين في الوصف متميزين بصفات تخصهما فيقول الله سبحانه وتعالى

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا كُنْتُمْ فِيْمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسْعَةً فَهَمَا جِرَوْا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97].

قال ابن حجر¹ : (يعني بقوله تعالى " والذين آمنوا " الذين صدقوا بالله ورسوله " ، ولم يهاجروا " قومهم الكفار ولم يفارقوا دار الكفر إلى دار الإسلام ، " مالكم " أيها المؤمنون بالله ورسوله المهاجرون قومهم المشركون وأرض الحرب. " من ولادتهم " يعني من نصرتهم وميراثهم ، " من شيء حتى يهاجروا " قومهم ودورهم من دار الحرب إلى دار السلام).²

فدار يسود فيها الإسلام وأهله، يطلق عليها دار السلام أو دار الهجرة، ودار يسود فيها الشرك وأهله، يطلق عليها دار الكفر أو دار الحرب .

ولفظ دار الإسلام ودار الكفر لم يرد في الكتاب ولا في السنة ، إنما هو اصطلاح أطلقه الفقهاء على معنى ورد في الكتاب والسنة، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا ظهر المعنى واتضح، فالمدينة المنورة بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم صارت دار الإسلام والملكة قبل أن تفتح كانت دار الحرب وبعد صلح الحديبية أصبحت دار العهد.

فمنستطيع أن نقول : إن العالم من حيث علاقته بين الدول تقسم على قسمين :

أوله: دار الإسلام. والثاني: دار الحرب، وإن كانت دار الحرب على عهد وصلاح فتسمى دار عهد .

¹ ابن حجر هو محمد بن حجر بن برد. الطبراني أبو حعفر، الموزع المنسد الإمام، المنسد 310 له كتب منها تفسير الطبرى: انظر: قاموس تراجم الشهير الرجال والنساء من العرب والمسعريين والمستعربين لاحم الدين ثور كلي ، الطبعة السادسة عشر/6969دار العلم بيروت لبنان، ووفيات الانبياء وأنباء الرمان،4، وأنوش الدين الدين أحمد بن محمد أبا يكرب حلكان/1917 تحقيق احسان عباس،دار عباس

100 - مصدر

² مطر الطبرى الذي حضر محمد بن حجر الطبرى 1129. يعنى محمد الله بن عبد المحسن التركى. المطبع هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى (2001)

الآن استعرض أقوال أئمة الإسلام وفقهاء الأمصار في تحديد معنى دار الإسلام ودار الكفر ولكن لا بد أولاً من معرفة معنى الدارين داراً لإسلام ودار الكفر لتعريف الأحكام التي تختلف باختلافهما ومعرفة ذلك مبنية على معرفة ما به تشير الدار دار إسلام أو دار كفر.

مذهب الحنفية :

لخلاف بين أصحاب الحنفية في أن دار الكفر تصير دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها .
وفي فتاوى هندية :

^١ (اعلم أن دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الإسلام فيها)

وبعبارة "درا لحكام" اتضح خطأ الذي قال : (وأما الشعائر التعبدية بدون الأحكام فلا ينطأ بها حكم على الدار وهذه بلاد الكفر يسمح فيها لل المسلمين بالصلوة والصيام وإقامة بعض شعائر دينهم ، ولم يقل أحد من العلماء بأنها صارت دار الإسلام ⁴)

فإن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام ولو كانت مثل إقامة الجمعة والأعياد .
واختلفوا في دار الإسلام أنها بماذا تصير دار الكفر.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله :

إنها لا تصير دار الكفر إلا بثلاث شرائط أحدها: ظهور أحكام الكفر فيها ، والثاني: أن تكون متاخمة لدار الكفر ، والثالث: أن لا يبيق فيها مسلم ولا ذمي آمناً بالأمان الأول وهو أمان المسلمين ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إنها تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها⁵ هذه شرائط لدار الإسلام أنها ما بها تصير دار الحرب وليس لدار الحرب ما بها تصير دار الإسلام وبعض الناس فيهموا أنها أيضاً لدار الحرب وكتبوا

فيفقول : (وتظهر ثمرة الخلاف بينهما في صورة أخرى هي عكس الصورة الأولى وهي صورة بلدة كانت من بلاد الكفر ، فأسلم أهلها وأجرموا فيها أحكام الإسلام ، فههذه تصبح دار الإسلام عند الجمهور وأما أبو حنيفة رحمه الله فلا يحكم بصيرورتها دار الإسلام إلا إذا كان تمام القهر والقوة فيها للمسلمين . فلو كان بجوارهم دار شرك فاهرين لهم لا تتحقق بلاد الإسلام لنقص تمام القهر والقوة⁶)

١: هذه، هدية المدفوع بالفتاوی العالماکرية للعلامة مولانا الشیخ نظام الدین وجماعۃ من علماء الهند/ 248 دار الكتب العلمية بيروت لبيان الطمعة الأولى (٢٠٠٤).

بيان الأحكام في شرح غير الأحكام لمحمد بن فرامرز بن علي المعروف بلا خسرو. 1/295 مطبعة أحمد كامل مصر.

3 زبانه، پروردۀ کتاب‌الحسن، باب اعلام‌الثبات، بان هندوستان دار‌الاسلام. 14/107 مطعۀ رضا فاوندیشن باکستان.

ذكر أحوال الشخصية المعاصرة للذكرى، سالم بن عبد الله لغف، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (2002).

أحكام الأحوال الشخصية، ص 37

دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض الأحكام فيها فقط.

¹وفي شرح نهاية (لا خلاف أن دار العرب تصير دار الإسلام ياجراء بعض أحكام الإسلام فيها فقط)

وفي در المنتقى (أن دار الحرب تصير دار الإسلام باجراء بعض أحكام الإسلام فيها) ²:

ويقول آخر في كتابه عن ثمرة مذهب الصالحين: (وتظهر ثمرة الخلاف في هذا العصر عند الحكم على الأقاليم الإسلامية بشكل عام وما وقع منها بأيدي العدو بشكل خاص فعلى قول الصالحين فإنها تعد دار حرب لأنها لا تحكم بالإسلام).³⁾

لو رجعت إلى كتب المسادة الحنفية لتجدها مذكورة بمذهب الصاحبين بأنه تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها كليلة أو أغلبية لا ببعض ظهور أحكام الإسلام.

⁴ فيقول الشيخ أحمد رضا الهندى في فتاواه : " أقول وبالله التوفيق والدليل على ذلك أمران .

الأول : قول محمد وهو الطراز المذهب إنها تصير دار حرب عند الإمام بشرط ثلاثة أحدها: إجراء أحكام الكفار على سبيل الاستشهاد وأن لا يحكم فيها بحكم الإسلام ، فانتظر كيف زاد الجملة الأخيرة ولم يقتصر على الأول . فلو لم يفسر كلامهم بما ذكرنا لكان كلام الإمام قاضياً عليهم وناهيك به قاضياً عدلاً ، فالثاني : أن هؤلاء العلماء هم الذين قالوا في دار الحرب إنها تصير الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها فإذاً أن تقولوا منها أيضاً إنها تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام ولو مع جزء من بعض أحكام الكفر ، فعلى هذا ترفع المبادئ بين الدارين ، إذ كل دار تجري فيها الحكمان مع استجماع بقية شرائط الحربية . تكون دار حرب وإسلام جمياً لصدق الحدين معاً ، وكذا لو أردت الخلوص والتمحض في كل الموضعين . يعني أن دار الحرب ما يجري فيها أحكام الشرك خالصة ودار الإسلام ما يحكم فيها بأحكام الإسلام محضة . فعلى هذا تكون دار التي وضعنا هالك واسطة بين الدارين ولم يقل به أحد ، وأما أن تزيد التمحض في المقام الثاني دون الأول . فهذا يخالف ما قصده الشارع من إعلاء الإسلام ، بني العلماء كثيراً من الأحكام على [أن الإسلام يعلو ولا يعلو] ⁵ على أنه يلزم أن تكون دور الإسلام بأسرها دور حرب على مذهب الصالحين إذا جرى فيها شيء من أحكام الكفر وحكم بعض . ما لم ينزل الله سبحانه وتعالى .

وهو معلوم مشاهد في هذه الأعصار بل من قبلها بكثير حيث فشا التهافت في الشرع الشريف ، وتقادع الحكم عن إجراء أحكامه . وترقى أهل الذمة على خلاف مراد الشريعة عن ذل ذليل إلى عز جليل ، وأعطوا مناصب رفيعة ومراتب شامخة متيبة حتى استعلوا على المسلمين . وكذلك ارتضى بعض الظلمة من حكام الجور بعض البدعات التي خرقها أنمة الكفر فأجروها في بلادهم كتحليف الشهود ، وإلزام المصادرات والمكوس . ووضع الوظائف الباطلة على الأموال والنقوص إلى غير ذلك من الأحكام الباطلة . وسلّم هذا الأمر الفطيع من

١- حامـة الـرـمـوـر شـرـح الـعـلـمـاـه شـمـسـيـه الدـيـرـيـه، مـوـهـمـاـه الـقـيـسـنـاـه، ٤/٥٥٦ مـكـتـبـه اـسـلـامـيـه قـامـوـهـ، اـيـرـانـ

¹ نسخة المنشورة على المتن، محمد بن عبد الله، سعد بن محمد، محمد علاء الدين، الحمسكم، 1/634.

٣- حکایت ایشانگار (الدین بن العلی الاصفهانی ٩٥٦-٩٢٦) در کتاب دلیل الفقیر در موضعی از این کتاب است.

Journal of Clinical Anesthesia, Vol 13, No 5, October 2001, pp 339-342. © 2001 Lippincott Williams & Wilkins, Inc.

2.2. Ni(II) Ion-Selective Electrode

(1990) 3: 217-219 © 1990 Taylor & Francis Ltd. ISSN: 0950-0804, CODEN: TFLPBD

أشعن الشتائم الهائلة، فوجب بأن المراد في المقام الأول هو الخلوص والتمحض دون الثاني وهو المقصود وبهذا نبين أن الدار التي تجري فيها الحكمان شيء من هذا شيء من هذا كدارنا هذه، لا تكون دار حرب على مذهب الصالحين لعدم تمحض أحكام الشرك.

فمنقطن ما عرض لبعض المعاصرين من بناء نفف الحرية على الهند على مذهب الإمام فقط فتوفهم أنه لا يستقيم على مذهب الصالحين.¹

مذهب المالكية :

قال الدسوقي²:(قال الدسوقي المالكي في حاشيته : (وأما ما أخذوه الكفار من أموال المسلمين من بلادنا بعد استيلائهم عليها والقهر وقدرنا على نزعه منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم ، فإنه يتزع منهم لأن بلاد الإسلام لا نصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها ، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها ، وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالباً قائمة فيها فلا تصير دار حرب³).

فقد جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك: (لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها⁴)

مذهب الشافعية :

فقد جاء في نهاية المحتاج (واعلم أن يؤخذ من قولهم " لأن محله دار الإسلام " لأن كل محل قدر أهله على الامتناع من الحرفيين صار دار إسلام وحينئذ فنتيجة لتعذر عوديته إلى دار كفر وإن استولوا عليه كما صر في خبر[الإسلام يعلو ولا يعلى عليه]⁵)

وفي تحفة المحتاج (أن دار الإسلام ثلاثة أقسام ، قسم يسكنه المسلمين ، وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية سواء ملكوه أم لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه)⁶ .

فهم يعدون ما كان يسكنه المسلمين ثم غلب عليه الكفار باقياً من دار الإسلام .

مذهب الحنابلة :

١. ناوى رضوية 14/109 كتاب المسور مطبعة رضا فاونديشن باكستان.

٢. الدسوقي: وهو محمد بن عرقه الدسوقي المالكي، من أهل دسوق بمصر، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة 1230هـ له كتب منها حاشية على الشرح الكبير على مختصر الكبير، انظر: الأعلام للزركاني 6/17 .

٣. إراليم بيروت، لبنان، ومعجم المؤلفين لمعمر رضا، 292/8، مؤسسة الرسالة .

٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرقه الدسوقي 2/188 دار الفكر بيروت.

٥. الشرح الصغير على أقرب المسالك 2/281 أبو البركات أحمد بن محمد، تحقيق كمال وصفي، دار المعارف - القاهرة (1992م) .

٦. سبق تحريره من ٩

٧. بآية المحتاج لابن شهاب الدين الرملي 8/78 مطبعة مصطفى البابي الجلي الطبعة الأخيرة سنة (1386هـ/1987م) .

٨. تعلمه المحتاج تعلمه المحتاج لأحمد بن حجر البهشى 9/269 مطبعة محمد مصر.

قال القاضي أبو يعلى¹ : (وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الإسلام دون أحكام الكفر في دار الإسلام وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام في دار الكفر) ² وقال البيوتي³ : (” ودار الحرب ما يغلب فيها حكم الكفر“) ⁴ ويظهر أيضاً أن عند الحنابلة مناط الحكم هو غلبة الأحكام وظهورها

المبحث الثاني : تعريف دار الحرب ودار الإسلام

عرف العلماء دار الإسلام بعدة تعريفات منها :

1. عرف المعتزلة دار الإسلام بأنها (كل دار أمكن القيام بها والاجتياز منها من غير إظهار ضرب من الكفر أو إظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له في دار الإيمان) ⁵

فقد قدمت هذا التعريف لوضوح الرد عليه لدى أي مسلم يعيش في هذا الزمان مما يجعله لا يصلح تعريفاً لدار الإسلام في هذا العصر بالذات على الأقل .

أما الحنفية فقد عرّفوا دار الإسلام بأنها : (” الدار التي تظهر فيها أحكام الإسلام“) ⁶

عرفها الشافعية بأنها (الدار التي يسكنها المسلمون وإن كان فيها أهل الذمة أو فتحها المسلمون وأفروها بيد الكفار أو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها) ⁷

وعرفها الحنابلة في أحكام أهل الذمة بأنها (الدار التي نزل بها المسلمون وجرت بها أحكام الإسلام) ⁸ تعريف دار الحرب :

كما تعددت تعريفات العلماء لدار الإسلام تعددت التعريفات لدار الحرب فسأذكر بعضها :

فقد عرفها الحنفية: بأنها (ما يجري فيه أمر رئيس الكفار من البلاد أو ما خافوا فيه من الكافرين) ⁹

وعرفها المعتزلة: بأنها(كل دار لا يمكن فيها لأحد أن يقيم بها أو يجتازها إلا بإظهار ضرب من الكفر أو بإظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له في دار كفر) ¹⁰

عرفها الحنابلة: بأنها(ما يغلب فيه حكم الكفر) ¹¹

1. أبو يعلى: وهو أبو يعلى محمد بن الحسين العراء الحسلي المثوّق 458هـ وله كتب منها الأحكام السلطانية ، الأعلام (6/99) وأعلام النبلاء . 18/91 تحقيق شعبان الأبريزوي طبعة 1998 مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت .

2. المعتزل في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحسلي، ص276 تحقيق وديع زيدان دار المشرق بيروت

3. البيوتي: وهو منصور بن بونس صالح الدين بن حسن بن إبريس البيوقي الحنفي توفي 1051هـ وله كتب منها كشف النقانع ، الأعلام (7/307) ومعجم المؤلفين 13/24

4. كشف النقانع على متن الإقانع للبيوتي 307/3 مطبعة الحكومة بعكة المكرمة

5. مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، 2/346. المكتبة المعاصرة بيروت لسان الطبعة الأولى (2005م) .

6. مداعن الصانع 194/7

7. حاشية البيوقي على الإقانع 4/220 لشليمان بن عمر البيوقي المكتبة الإسلامية تركيا

8. أحكام أهل الذمة لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أبيوبن 2/278 تحقيق يوسف أحمد البكري بن حزم بيروت الطبعة الأولى 1997

9. كشف أصطلاحات الفتن لمحمد علي الهاوي 2/256 تحقيق علي در حروج مكتبة لبنان

10. معاملات المسلمين وأختلاف المصلحيين 2/346

11. الإحسان في معرفة الراوح من الحلف على مذهب الإمام أحمد من حبيل العلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان أمراوادي تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التزكي، 10/35 هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى (1995).

الفصل الأول: موالاة مع الكفار

المبحث الأول في تعريف الموالة وأقسامها

قال تعالى: **«إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا»** [المائدة: 55] [و قال سبحانه و تعالى: **«إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيْ أُولَئِكُمْ مَعْرُوفًا»**] [الأحزاب: 6] وقال تعالى: **«وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ»** [التوبه: 71] قال تعالى **«لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ»** [آل العمران: 28] وقال تعالى **«فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ»** [الأحزاب: 5].

وقال عليه الصلاة والسلام: **«إِنَّ أَنَّ أَلِيْ»** - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر بياض - **لَيُسْوَى بِأُولَئِكَيْ** - **إِنَّا وَلِيَ اللَّهُ وَصَالِحَ الْمُؤْمِنِينَ**¹ [وقال عليه الصلاة والسلام: **«فَإِنَّ الْوَلَاءَ مِنْ أَنْعَنَقِكَ»**²].

والولاء: يفتح ويكسر فإذا فتح ... كان اسم مصدر وإذا كسر كان مصدراً مقيساً من والاه موالاة وولاء، وأصله من فعل ول إ إذا قرب ودنا ومصدره ول ، واسم الفاعل منه الولي .

وله معان كثيرة منها: المحب، والصديق، والنصير، وفي معناه المولى وبطلق على واحد وعشرين معنى ، منها: رب جلا وعلا ، والمالك ، والمعتق ، والقريب ، والجار ، والحليف ، والعم ، والشريك ، والتزيل ، والناصر ، والمنع عليه ، والمحب ، والنمير ... إلى آخره .

وهي معان منتشرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفي " تاج العروس " وأكثراها . هذه المعانى قد جاءت في الحديث فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه.³

الموالاة مع الكفار على نوعين: **الحقيقة** ، **والصورية** .

أما الحقيقة: أدناها مجرد ميلان القلب ثم الوداد ثم الانقياد ثم التبلي ، فحرام بجميع وجوهها مع كل كافر في كل حال مطلقاً .

فقال الله تعالى: **«وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ»** [هود: 113].

ولكن الميلان الطبيعي مثلاً إلى الوالدين أو إلى الزوجة الجميلة بدون اختياره فليس داخلاً في حكمه .

وقال الله تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّجِدُوا أَبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أُولَئِكَ إِنَّ اسْتَحْبَبُوا الْكُفَّارَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»** [التوبه: 23].

وفي التفسير الكبير: (أنه تعالى أمر المؤمنين بالنيرى من المشركين وبالغ في إيجابه ، قالوا كيف تمكّن هذه المقاطعة التامة بين الرجل وبين أبيه وأمه وأخيه فذكر الله تعالى أن الانقطاع من الآباء والأولاد والإخوان واجب بسبب الكفر) ⁴.

وأما الصورية فهذا بقدر الضرورة وأكثر من هذا لا يجوز فإن شرعينا تجعلها في حكم الحقيقة⁵ .

1- الحجاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحجاري، باب بيل الرحم بيلالها، رقم الحديث 5990، دار الفيهاء الطعنة الثانية (1999).

2- الحجاري: باب ذكر البيع والشراء على النير في المسجد، رقم الحديث 456، ص 79.

3- نظر تاج العروس لمحمد الحسبي النيرى . مطبعة الزارات العربية

4- مفاتيح العب التمهير بالتمهير الكبير، للإمام محمد الرازي فخر الدين المنوفى 604 دار الفكر الطعنة الأولى 1981.

5- مفاتيح رصبة 114/14

قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلَيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤْدَدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ﴾** [المتحنة: 1]

فهذه المولاة قطعاً ما كانت حقيقة فإنهما نزلت في سيدينا حاطب بن أبي بلعة أحد أصحاب البدر رضي الله تعالى عنهم¹.

وفي تفسير أبي السعود: (فيه زجر شديد للمؤمنين عن إظهار صورة المولاة لهم وإن لم تكن مولاة في الحقيقة)² إلا الصورية الضرورية خاصة في حالة الإكراه.

قال الله تعالى: **﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءَ﴾** [آل عمران: 28].

وقال: **﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقْلَلَهُ مُطْمِئِنٌ بِالْإِيمَانِ﴾** [النحل: 106].

فإن اكتفى بعدم المولاة بدون إظهار اللطف فيكتفي به وإذا احتاج إلى إظهار اللطف والمولاة فيعرض في كل ما يقول.

روى ابن جرير عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما: [نهى الله المؤمنين إن يلطفوا الكفار ويتخذوهم ولبيحة من دون المؤمنين إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين أولياء فيظهرن لهم اللطف ويخالفونهم في الدين وذلك قوله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءَ﴾ آل عمران: 28]

وفي المدارك: (أي إلا أن يكون للكافر عليك سلطان فتخافه على نفسك ومالك فعندئذ يجوز لك إظهار المولاة وإبطان المعاذه)⁴

وفي التفسير الكبير: (وذلك بأن لا يظهر العداوة باللسان ، بل يجوز أيضاً أن يظهر الكلام الموهم للمحنة والمولاة ، ولكن بشرط أن يضمّر خلافه وأن يعرض في كل ما يقول⁵)
والماداهنة الصورية أعلاها الماداهنة فيجوز في حالة الإكراه فقط وأدنها المداراة يجوز للمصلحة. وبين المداراة والماداهنة قسمان لها فهـي بـر وأقـساط ، وـمعـاشرـة فـتمـ بهـما تـسـعة أـقـسـاطـ للمـولـاةـ.⁶
وفي أحكـامـ أـهـلـ الـذـمـةـ: (ـوـهـيـ (ـأـيـ الـمـدارـةـ)ـ:ـ بـذـلـ الـدـنـيـاـ لـصـلـاحـ الـدـيـنـ أـوـ الـدـنـيـاـ أـوـ هـمــ ،ـ بـخـلـافـ الـمـادـاهـنةـ:ـ فإـنـهاـ بـذـلـ الـدـنـيـاـ لـصـلـاحـ الـدـيـنـ .ـ وـهـوـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ إـنـمـاـ بـذـلـهـ لـهـ مـنـ دـنـيـاـ حـسـنـ عـشـرـتـهـ وـلـمـ يـمـدـهـ فـكـانـ قـوـلـهـ فـيـهـ حـقـاـ .ـ وـفـعـلـهـ مـعـهـ حـسـنـ عـشـرـةـ .ـ

1- انظر صحيح البخاري، كتاب التفسير باب سورة المتحنة، رقم الحديث 4608

2- إرشاد العقل المسلم إلى مزايا القراء الشهير بتفصير أبي السعود 51/5، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2/48 (لا ت)

3- جامع المباه (تفصير ابن جرير) القول في تأويل " لا ينعد المؤمن الكفرن 5/316

4- مدارك التزوير وخدائق الناون الشهير بتفصير النسفي لابن البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي 1/248، تحقيق يوسف علي بدوي درamine كبرير دمشق - بيروت الطبعة الاولى (2005)

5- مفاتيح العجيب 8/14

6- شفافو رصيده 14/4677

وقال في "لوامع أنوار الكوكب الدرى" : المدارسة سنة والمداهنة معصية والمداري يتلطف بصاحبها حتى يستخرج منه (الحق) أو يرده إليه أو (يرده) عن الباطل والمداهنة يتلطف به ليقرره على باطله ويتركه على هواه ، والمدارسة لأهل الإيمان والمداهنة لأهل النفاق¹ .

ولبر والإقسام ثلاثة أقسام :

3. مكيدة 2. مكرمة مرحمة

الأول : إرادة نفعه محضة وإيصال خير إليه مطلقاً فهذا إحرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكتف الضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصدأ .

الثاني : صلة بالمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجز بالمعاهد ويمنع بغيره .

الثالث: الخدعة العربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه حقيقة ليس البر والصلة وال الحرب خداعه² .

وفي مفتاح الغيب وحاشية الشيخ زادة على البيضاوي وما نصه الرازي (كون المؤمن موالياً للكافر يتحمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون راضياً بكتفه ويوليه لأجله ، والمؤمن يكتف بهذا الوجه من الموالاة لأن الرضا بالكفر وتصويبه كفر ، والكفر ينافي الإيمان .

ثانية: المعاشرة الجميلة في الدنيا بحسب الظاهر وذلك غير مننوع منه .

وثالثاً : وهو الوجه المتوسط بين الوجهين الأولين ، وهو أن يولي الكافر على وجه الركون إليهم والمعاونة والمظاهرة والنصرة . على الوجه الذي يتواли به المتوادون في أهل القرى بالتعظيم والمحبة والاستشارة في مهم مع اعتقاد أن دينهم باطل فهذا لا يوجب الكفر ، إلا أنه منهي عنه ، لأن الموالاة بهذا الوجه قد يجره إلى استحسان طرقته ، والرضا بدينه ، وذلك يخرجه عن الإسلام فلذلك هدد الله فيه فقال : " ومن يفعل ذلك أي يولي الكفار) فلي sis من الله شيء³ .

ملخصاً : الموالاة الحقيقة مع الكفار لا يجوز مطلقاً والموالاة الصورية تجوز ضرورة ، والبر والإقسام على التفصيل يجوز مع أهل الذمة .

المبحث الثاني : في المحجة المؤتمنة في آية الممتنة

الدلائل العقلية وال Shawahid النقلية دلت على أن موالاة الكافر بدون ضرورة شرعية غير جائزه مقاتلاً كان أو غير مقاتل بخلاف المبرة فإنها جائزه مع غير المقاتل ، وغير جائزه مع المقاتل ، كـموالاة بحث أثبتت المبرة بناء على أمر ظاهر في باب الصلة نفي الموالاة ضمناً وإنما لم تجز المبرة للمقاتل لغاية عداوته ونهاية بغضه .

¹ أحكام أهل الذمة : شيخ الإسلام أبي المواهب جعفر إدريس الكتاني تحقيق محمد حمزة على الكتابي من 87 دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى (2007م. 1428)

² نلاري رصاصة 14/468

³ مفاتيح العجب : 8/12

قال الله تعالى : **﴿ لَا يَهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّيَنِ وَلَمْ يُغْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَتُفْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾** (8) إِنَّمَا يَهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قاتَلُوكُمْ فِي الدِّيَنِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنَّ تَوْلُؤُهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المتحنة: 9].

رخص الله للMuslimين في مبرة من لم يقاتلهم من الكفار وخالف فيه على أربعة أقوال :

الأول : عند أكثر أهل التأويل منهم سلطان المفسرين سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قبائل من العرب منهم خزاعة وبنو الحارث بن كعب كانوا قد صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يقاتلوا ولا يعينوا عليه .

الثاني : أنه أراد من كان بمكة من المؤمنين الذين لم يهاجروا ، وأما الذين نهى الله عن مودتهم لأنهم قاتلوا المسلمين وظاهروا على إخراجهم فهم كفار قريش .

الثالث : أنهم النساء والصبيان .

الرابع : أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة .¹ سيأتي الكلام عنه تفصيلاً .

وحجة قول الأكثر حديث البخاري ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما [قال : "قدمت علي أمي (أي قتيلة بنت عبد العزى) وهي مشركة (أي بهاديا فلم أقبلها ولم آذن لها بالغداء أو بالدخول) في عبد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقلت يا رسول الله إن أمي قدمنت علي وهي راغبة ، أقبلها ؟ قال : "نعم صلّمها" أمرها أن تقبل منها وتدخلها وتكرّمها وتحسن إليها : زاد في رواية قال : فأنزل الله فيها "لا يهَاكُمُ الله"]²

وكان زمن الصلح والمعاهدة فعلى هذا القول : هذه الآية نزلت في حق المعاهد والذمة ولا علاقة لها مع العربي وهو قول أكثر الجمهور فلا ضرورة إلى قول نسخه .

فهو مسلك أئمة الحنفية فيها أن الآية " لا يهَاكُم " نزلت في حق أهل الذمة ، والآية " يهَاكُم " في حق أهل الحرب .

وفي البداية :

(يجوز أن يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم فالأول لقوله تعالى : " لا يهَاكُمُ الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين ... الآية " والثاني : لأنهم بعقد الذمة ساواوا المسلمين في المعاملات وفي الجامع الصغير الوصبة لأهل الحرب باطله لقوله تعالى : " إنما يهَاكُمُ الله عن الدين قاتلوكم في الدين الآية)³ وعلى القول الرابع أعني : أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة . منسوخة بآية القتال والغلظة .

وفي التفسير الكبير :

(اختلفوا في المراد من الذين لم يقاتلوكم " فالأكثر على أنهم أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك القتال والظاهرة في العداوة وهم خزاعة كانوا عاهدوا الرسول على أن لا يقاتلوه ولا

¹ بطر نعيموس حري ص 861 محمد بن أحمد بن جزي الكوفي دار الكتاب العربي لبنان

² المحاري باب الهدية للمشركين رقم الحديث 2477

³ البداية للإمام مرهان الدين أبي بكر الفرعاني كتاب الوصايا 516 تحقيق شيخ عدنان درويش دار أرقام بيروت لبنان

بخرجوه فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم ، وهذا قول ابن عباس ومقاتل ابن حيان ومقاتل ابن سليمان ومحمد ابن سائب الكلبي وقال مجاهد الذين أمنوا بمكة ولم يهاجروا وفقيه النساء والصبيان ، وعن عبد الله بن الزبير أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر قدمنت أمها قتيلها عليها وهي مشركة بهدايا فلم تأذن لها بالدخول فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تدخلها وتقبل منها وتكرمها وتحسن إليها وقيل الآية في المشركين وقال قتادة نسختها آية القتال¹.

وفي الجامع لأحكام القرآن :

(هي مخصوصة بالذين أمنوا ولم يهاجروا وقيل يعني النساء والصبيان لا أنهم من لا يقاتل ، فأذن الله في برهم حكاه بعض المفسرين ، وقال أكثر أهل التأويل هي محكمة واحتجوا بأن السماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل تصل أمها حين قدمت شركة قال نعم² .

وفي تفسير جامع البيان :

(حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال ، قال ابن زيد: سأله عن قول الله عز وجل: " لا يهكم الله " الآية فقال هذا قد نسخه القتال³ .

وفي تفسير أبي السعوود:

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمُصِيرُ) [التوبه : 73] نسخت هذه الآية كل شيء من العفو والصفح⁴ .

في تفسير عناية القاضي :

(هذه الآية منسوخة بقوله تعالى " فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّمُوْهُمْ ") [التوبه : 5])⁵ وفي حاشية الفتوحات الإلهية :

(كان هذا الحكم وهو جواز موالة الكفار الذين لم يقاتلوا في أول الإسلام عند المواجهة وترك الأمر بالقتال ثم نسخ بقوله تعالى : " فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّمُوْهُمْ ") [التوبه : 5]⁶ .

هل حكم القتال والغلطة مع جميع الكفار العرب والآشوريين ولو لم يكونوا محاربين بالفعل :

قال الله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ) [التوبه : 192].

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمُصِيرُ) [التوبه : 73].
وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونُكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَا يَجِدُوا فِيْكُمْ غِلْظَةً) [التوبه : 123].

1 مفاتيح العين 305/30

2 الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخرطمي 59/18 دار الشعب القاهرة مصر

3 جامع الميان 573/22

4 تفسير أبي السعوود 84/4

5 عبارة القاضي وكفالة الراضي على المساواة لقاضي شهاب الدين احمد لخفاجي 188/8 دار الصادر بيروت

6 الفتوحات الإلهية (الشہیر بالحمل) لسليمان الجمل 328/4 دار إحياء التراث ، بيروت لبنان .

أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بالقتال والغلطة مع جميع الكفار وما خاص منها أحداً وما قسم إلى بالفعل وغيره فعلى قول الرابع الذي سبق ذكره . حكم البر والإقساط منسوخ قطعاً أجمعوا الآمة على أن الجهاد يجب مع جميع أهل الحرب سواء كانت البداءة منهم أو لم تكن .

وفي الكفاية :

(قوله تعالى: **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] منسوخ وبيانه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الابداء مأموراً بالصفح والإعراض عن المشركين بقوله: **﴿فَاصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾** [الحجر: 85] وأغرض عن المشركين **﴿إِذْ أَذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْجُكْمَةِ وَالْمُؤْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾** [النحل: 125] ثم أذن بالقتال إذا كانت البداءة منهم بقوله تعالى: **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] . ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى: **﴿فَإِذَا اسْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ﴾** [التوبه: 5] ثم أمر بالبداءة بالقتال مطلقاً في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها فقال تعالى: **﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾** [البقرة: 193] و **﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾** [التوبه: 29] .¹

وفي بحر الرائق :

(مفيض لافتراضهم وإن لم يبدؤنا للعمومات وأما قوله تعالى: **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] وأيضاً العربي قسيم الذي لا يخص بمحارب بالفعل فتعم الآية جميع أهل الحرب يحاربون بالفعل أو لم يحاربوا وأما استثناء المعاهدين فهو من ضروريات الدين وينطبق عنها نصوص قطعية ولا ضرورة لذكراها لاستقرارها في أذهان المسلمين .

ملخصاً : قوله تعالى: **﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [المتحنة: 9] على القول الراجح والأصح في حق أهل الذمة . وغيرهم من الكفار داخل في حكم قوله تعالى **﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوْلُؤُهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾** [المتحنة: 9] . ولم يحاربوا بالفعل ونسائهم وصبيانهم ولم يدخلوا في حكم القتال ولكن ما خرجوا من حكم الغلطة عليهم .

تحقيق معنى الإقساط والبر

البر: التوسع في فعل الخير، وينسب ذلك إلى الله تعالى تارةً نحو: **﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾** الطور: 28 . والعبد تارة فيقال : بر العبد ربه أي : توسع في طاعته، فمن الله تعالى الثواب ومن العبد الطاع، وبر الوالدين : التوسع في الإحسان إليهما . وضده العقوق قال تعالى: **﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾** [المتحنة: 8] ويستعمل البر في الصدق لكونه بعضاً من الخير المتوسع فيه فيقال : يرب في قوله وبر في يمينه .³

¹ د. محمد عاصي، نعم، موسى، 1985 مكتبة، برسالة

² د. محمد عاصي، نعم، موسى، 1985 مكتبة، برسالة

³ د. محمد عاصي، نعم، موسى، 1985 مكتبة، برسالة

وللبر ثلاثة أقسام :

١. إرادة نفعه محضة وإيصال الخير إليه مطلقاً فهذا حرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكتضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصدأ .
٢. صلة بمال مصلحة نفسه لكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجوز مع الذمي .
٣. الخدعة الغربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه ليس حقيقة البر والصلة والغرب خدعة .

فالقسم الأول بدون مصلحة نفسه إيصال الخير إليهم لا يتصور إلا بميلان القلب إليهم .

والقسم الثاني والثالث من الأقسام الصورية^١ .

الإقسامات :

القسط : هو التنصيب بالعدل كالنصف قال تعالى : **﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾** [يونس:4] : **﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾** [الرحمن:9] . والقسط هو أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقسامات أن يعطي قسط غيره وذلك إنصاف ، ولذلك قيل : قسط الرجل ، إذا جار ، وأقساط : إذا عدل . قال : **﴿وَأَمَّا الْفَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾** [الجن:15] ، وقال : **﴿وَأَفْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [الحجرات:9] والقسطاس : الميزان ويعبر عنها بالميزان قال : **﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾** [الإسراء:35] .

في معنى الإقسامات ثلاثة أقوال للمفسرين

وما نصه من البيضاوي :

الأول : في البيضاوي وأبو السعود الجالين : (أي نقضوا إليهم بالقسط أي العدل)^٣ وصرح في الكشاف والمدارك بلا تظلموهم فقال : (وتقضوا إليهم بالقسط لا تظلموهم ، وإذا نهى عن الظلم في حق المشرك فكيف في حق المسلم ؟)^٤ .

ولكن أورد عليه في أحكام القرآن فقال : (أي تعطوهם قسطاً من أموالكم على وجه الصلة ، وليس يريد به العدل ، فإن العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل)^٥ قال الله تعالى : **﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَّانٌ قَوْمٌ عَلَى أَلَّا نُغَيِّلُوا أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾** [المائدة:8] . وهذا تقرير ايراده ،

والثاني : إنما معنى العدل هو وفاء العهد وفي التنوير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (إن تقسطوا إليهم " تعدلوا بينهم بوفاء العهد " إن الله يحب المتسطين " العادلين بوفاء العهد)^٦ .

الثالث : إنما يراد به العدل بالبر وفي الخازن (تعدلوا فيهم بالإحسان والبر)^٧ .

١. فنلو رضوية : 465/14

٢. معربات الناطق القرآن من 670

٣. تفسير البيضاوي 5/328 لإمام الفاضي ناصر الدين أبو معهد عبد الله البيضاوي ، تحقيق شيخ عبد القادر عرفان العثما . دار الفكر بيروت / لبنان الطبعة 2005

٤. الكشاف : إجاد الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمحشري 93/7 تحقيق الشيخ على محمد معرض مكتبة العبيكان الرايس الطبعة الأولى 1998 والمدارك لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 3/469

٥. أحكام القرآن : للإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعرفون العريفي 163/20 تعريف عبد الرزاق المدي دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى .

٦. سور المفترق من تفسير ابن عباس من 351 مصطفى ثبات مصر

٧. كتاب التأوين في معانى التأوين (الشهرى بتفسير الخازن) لعلاء الدين علي بن إبراهيم المقدادي الصوفي المعروف بالخازن 4/258 دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

فيقول الشيخ أحمد رضا الهندي أقول : فلا ضرورة لتخصيص العدل فإن فيه عدولاً عن معنى العدل ولكن ما افترق الإقساط من البر والظاهر العطف يربد المغيرة .

فيقول الشيخ وأنا أقول وبالله التوفيق : يمكن أن يراد به العدل في البر لا بالبر ، أسماء بنت صديق رضي الله تعالى عنها جاءت إليها أمها فسألت أسماء النبي صلى الله عليه وسلم عن صلتها فنزلت هذه الآية . ولو لم تأت أمها بهداها وهي تصل صلة من عندها أو ترد أحسن إليها من هديتها فكل أو زيادة من طرفها إحسان هو برب ، ولو تعطى بمقدار ما أعطتها أمها ، فهو العدل والمساواة في الإعطاء فهو إقساط فأجازت الآية الكريمة الصورتين في البر مع المعاهد وهي نظيرة لآية تحية قوله تعالى : **﴿إِذَا حَيَّتُمْ بِتَحْيَيَةٍ فَعَيُّنُوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾** [النساء: 86]¹ .

الفصل الثاني: في معاملات مع الكفار

قبل أن أذكر ما عندي أذكر أن الأمة الإسلامية ليست جماعة من الناس همها أن تعيش بأي أسلوب أو تتعط طرقها في الحياة إلى أي وجهة وما دامت تجد القوت واللذة فقد أراحت واستراحت .

حاشا لله لا فالMuslimون أصحاب عقيدة تحدد صلتهم بالله وتوضع نظرتهم إلى الحياة وتنظم شؤونهم في الداخل على أنحاء خاصة وشوق صلاتهم بالخارج إلى غاية معينة .

والماهرون إلى المدينة لم يتحولوا عن بلدتهم ابتعاد ثراء أو استعلاء .

والأنصار الذين استقبلوهم وناصبوه قومهم العداء أهدفوا أعناقهم للقاضي والداني لم يفعلوا ذلك ليعبثوا كيفما اتفق .

إنهم جميعاً يربدون أن يستضيفوا بالوحي وأن يحصلوا على رضوان الله وأن يتحققوا الحكم العلية التي من أجلها خلق الناس وقامت الحياة .

وهل الإنسان جدد به ، واتبع هواه إلا حيوان ذميم أو شيطان رجيم ؟!

ومن هنا شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مستقرة... بالمدينة بوضع الدعائم التي لا بد منها لقيام رسالته وتبين معاملتها في الشؤون الآتية :

1. صلة الأمة بالله

2. صلة الأمة بعضها ببعض الآخر

3. صلة الأمة بالأجانب عنها من لا يدينون دينها هذا هو محل بحثنا .

المبحث الأول: تعريف المعاملات وأدلة جوازه

لغة : عمل وعملته أعمله عملاً صنعته وعملته على الصدقة سعيت في جمعها والفاعل عامل والجمع عمال وعاملون وكذا استعملته سأله أن يعمل ، وعاملته في كلام أهل الأمصار يراد به التصرف من البيع ونحوه ؟

وفي معجم الوسيط : عامله : تصرف معه في بيع ونحوه والمعاملات : الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا كالبيع والشراء والإجازة ³ .

1. فتاواه رصوته 470/14

2. المصباح المير لأحمد بن محمد على المهموم دار الحديث القاهرة

3. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى - أحمد زيات وغيرهما مكتبة الشروق الدولية مصر الطبعة الرابعة

اصطلاحاً :

تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا باعتبار بقاء أشخاص كالبيع والإجارة ونحوها.¹
أدلة جوازه :

عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الله تعالى عنهمما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء رجل مشرك مستعن طويلاً بفنه يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم (بيعاً أم عطية ؟ أو قال هبة ، قال بل بيع فأشترى منه شاة [2].

واعن أنس رضي الله تعالى عنه قال : ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه بشعر ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخنز شعير وإهاله سenna [3].

وفي عمدة القاري (فيه من الفوائد جواز المعاملة الكفار فيما لم يتحقق تحرير عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر لما يكزن حربياً وفيه ثبوت أملك أهل الذمة فيه أيدهم وفيه جواز الشراء بالثمن المؤجل)⁴

وفي فتح الباري ، (قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين)⁵ .
وقال ابن بطال : (عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها)⁶ لما في ذلك من المذلة لهم وإنما المتنع أن يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم .

وفي مفتاح الغيب :

(أجمعت الأمة على أنه تجوز مخالطتهم ومعاشرتهم ومعاملتهم)⁷ .

وفي تفسير ابن حزقي :

لأية (" ومن يتولهم فإنه منهم " ولا يدخل فيه معاملاتهم في البيع وشبهه)⁸ .

المبحث الثاني في أقسام الكفار

الكافر ثلاثة أقسام : قسم أهل الكتاب : وهو المهو و النصارى ومن اتخد التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة ، والفرنج ونحوهم ، فهو لا تقبل منهم الجزية ويقررون على دينهم إذا بذلواها ، وقسم لهم شهبة الكتاب : وهو المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها ، وقسم لا كتاب لهم ولا شهبة كتاب : وهو من عدا هذين القسمين من عبادة الأوثان ، وعلى هذا فأهل الكتاب من الكفار فالكافر أعم من أهل الكتاب .⁹

¹ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي الثانوي ص 1573 .

² الحساري/2772 باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل حرب محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ادار ابن كثير المأمام . بيروت الطبعة الثالثة 1987 .

³ الحساري/2729 ماب الشراء الذي صلى الله عليه وسلم رقم الحديث 1963 .

⁴ عمدة القاري شرح صحيح الحساري لرسالاتي العبي الحنفي . باب من رعن درعه 12/100 دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى 2001 .

⁵ فتح الباري ابن حجر العسقلاني 410/4 .

⁶ شرح الحساري لأبي بطال ابن الحسن على بن خلف بن عبد الملك 6/387 مكتبة الرشد . الرياض .

⁷ مفتاح الغيب 240/29 .

⁸ تفسير ابن حزقي 180/1 .

⁹ نظر المغف لابن قيادة العجيلي 31/31 دار عالم الكتاب في تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة الثالثة 1997 .

وأيضاً من حيث الأمان والجزية تقسم إلى ثلاثة أقسام :

1. الذمي 2. المستأمن 3. العربي

وأما الذمي : فمن الذمة : وفي اللغة الأمان والعهد فأهل الذمة وأهل العهد والذمي : هو المعاهد والمراد بأهل الذمة في اصطلاح الفقهاء الذميون .

فيعرفونهم بأن أهل الذمة هم الكفار الذين أقروا في دار الإسلام على كفرهم بالتزام الجزية ونفوذ أحكام الإسلام فيهم¹.

كما عرفنا أن الكفار أعم من أهل الكتاب وغيرهم فأهل الذمة قد يكونون من أهل الكتاب وقد يكون من غيرهم كالمجوس فالنسبة بين أهل الذمة وأهل الكتاب : أن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه آخر فيجتمعان في الكتابي إذا كان من أهل الذمة .

وأما المستأمن : وهو في الأصل : الطالب للأمان : وهو الكافر يدخل دار الإسلام بأمان أو المسلم إذا دخل دار الكفار بأمان².

وأيضاً يقولون إن المراد بالمستأمن عند الفقهاء : من دخل دار الإسلام على أمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد المسلمين وعلى ذلك فالفرق بينه وبين أهل الذمة : أن الأمان لأهل الذمة مؤيد وللمستأمنين مؤقت . أهل العرب :

المراد بأهل الحرب : الكفار من أهل الكتاب والمشركين الذين امتنعوا عن قبول دعوة الإسلام ولم يعقد لهم عقد ذمة ولا أمان ويقطنون في دار الحرب التي لا تطبق فيها أحكام الإسلام . فهم أعداء المسلمين الذين يعلن عليهم الجهاد مرة أو مرتين كل عام³ .
أهل العهد :

هم الذين صالحهم إمام المسلمين على إنهاء الحرب مدة معلومة لصالحة يراها ، والمعاهد: من العهد وهو الصلح المؤقت ويسعى الهدنة والمهادنة والمعاهدة والمسألة والمودعة⁴.

أحياناً يصبح الذمي والمعاهد والمستأمن في حكم العربي باللحاق باختيارة بدار الحرب مقيماً فيها أو إذا نقض عهد ذمته فيحل دمه وماله ويحاريه الإمام بعد بلوغه مأمنه وجوباً عند الجمهور وجواز عند الشافعية⁵.

وأيضاً : ينقلب العربي ذميأً إما بالتراضي أو بالإقامة لمدة سنة في دار الإسلام أو بالزواج أو بالغلبة والفتح⁶.

المبحث الثالث: في المعاملة المالية مع الكفار

وقد قرر الفقهاء أن عقد الذمة يشترط فيه شرطان :

1. الثانية الموسوعة الفقهية 7/122 إصدار ودارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت الطبعة 1983

2. بذائع الصنائع 7/106 وفتح القدير، ابن الهمام 7/6 دار المكر بيروت لبنان الطبعة الثانية.

3. الموسوعة الفقهية 7/121

4. الموسوعة الفقهية 7/121

5. الهدایه 2/430

6. الهدایه 2/429

أولهما : أن يتلزم الديميون بعطاء التكاليف المالية على القادرين لكي يسهموا في بناء الدولة ويشتركون في تكوين ميزانها المالية .

ثانيهما : أن يتلزموا أحكم الإسلام في المعاملات المالية وفي الخضوع للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما للمسلمين وعلهم ما على المسلمين . أما نظام الأسرة من زواج وطلاق ، فإن أولياء الأمر المسلمين كانوا يتزكّونهم في هذا يتبعون ما يعتقدونه ديناً لهم ، وذلك لصلة أحكام الأسرة بأصول الدين فكان من المحافظة على حرمة الدينية أن يتزكّوا في عبادتهم وأحكام الأسرة إلى دينهم . ولذلك جاءت قاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون " أي في الأسرة والشعائر الدينية وفيما عدا ذلك يتلزمون بالآحكام الإسلامية .

المعاملات المالية مع أهل الذمة :

" القاعدة العامة " أن أهل الذمة في المعاملات كالبيوع والإجارة وسائر التصرفات المالية كالمسلمين إلا ما استثنى منها " وذلك لأن الذمي ملتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات المالية فيصبح منهم البيع والإجارة والمضاربة والمزارعة ونحوها من العقود والتصرفات التي تصح من المسلمين ولا تصح منهم عقود الربا والعقود الفاسدة والمحظورة التي لا تصح من المسلمين كما صرّح به الفقهاء ؟

وفي أحكام القرآن : إن الديميين في المعاملات والتجارات كالبيوع وسائر التصرفات كالمسلمين ³ . في الأم (تبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها فإذا أمضت واستهلكت لم نبطلها وقال : فإن جاء رجلان منهم قد تباعا خمراً ولم يتقابضاها أبطلنا البيع وإن يتقابضاها لم نرده لأنه قد مضى) ⁴ (4) . إلا هناك ما يستثنى من هذه القاعدة أجمله فيما يلي :

المعاملة بالخمر والخنزير :

انفق الفقهاء على أن لا تجوز المعاملة بالخمر والخنزير بين المسلمين مطلقاً لأنهما لا يعتبران مالاً متقوّماً عند المسلمين .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : [ألا أن الله ورسوله حرم بيع الخمر أو الخنزير والميّة والأصنام] ⁵ لكنهم أقرّوا المعاملة بالخمر والخنزير بين أهل الذمة بنحو شرب أو بيع أو هبة مثلها بشرط عدم الإظهار ، لأن مقتضى عقد الذمة أن يقر الذمي على الكفر مقابل الجزية ويترك هو وشأنه فيما يعتقده من الحل والحرمة والمعالة بالخمر والخنزير مما يعتقد جوازها وهذا محل اتفاق بين الفقهاء في الجملة .

1. العلاقة الدولية في الإسلام للإمام أبو رهرة ص 66 دار الفكر العربي ، القاهرة .

2. انظر: الموسوعة الفقهية 31/7 .

3. المطر أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص 87/4 دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان الطبعة . 1405 .

4. كتاب الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتفق 504 ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، 507 / 5 دار الوفاء الطبعة الأولى .

5. صحیح البخاری: باب بيع الميّة والأصنام رقم الحديث 1212 .

6. الموسوعة الفقهية 132/7 .

ويستدل الحنفية لذلك بقولهم : إن الخمر والخنزير مال متفقون في حقهم . كالخل والشاة للمسلمين فيجوز بيعه. وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى عشاره بالشام : أن ولوهم بيعها وخدروا العشر من أثمانها ولو لم يجز بيع الخمر منهم لما أمرهم بتوليتهم البيع¹ .

ضمان الإتلاف :

إذا أتلف الخمر والخنزير لمسلم فلا ضمان اتفاقاً لعدم تقويمها حق المسلمين وكذلك إتلافهما لأهل الذمة. عند الشافعية والحنابلة لأن ما لا يكون مضموناً في حق المسلمين لا يكون مضموناً في حق غيره² .
لكن الحنفية صرحو بضمان متفهاً لأهل الذمة لأنهما مال متفقون في حقهم وبهذا قال المالي إذا لم يظهر الذي الخمر والخنزير³ .

استئجار الذمي مسلماً للخدمة :

تجوز معاملة الإيجار والاستئجار بين المسلمين وأهل الذمة في الجملة لكنه إذا استأجر الذمي مسلماً لإجراء عمل . فإذا كان العمل الذي يؤاجر المسلم للقيام به مما يجوز لنفسه كالخياطة والبناء والحرث فلا بأس به . أما إذا كان لا يجوز أن يعمله كعصر الخمور ورعي الخنازير ونحو ذلك فلا يجوز .
وقال بعض الفقهاء : لا يجوز استئجار المسلم لخدمة الذمي الشخصية لما فيه من إذلال المسلم لخدمة الكافر .
ملخصاً :

المعاملات الدينية التي لا ضرر للدين تجوز مع جميع الكفار إلا المرتد، والذمي في المعاملة مثل المسلمين وأيضاً غير الذمي يجوز معه البيع والشراء والإجارة والاستئجار، البهبة والاستئجار بشرطها شراء كل مال متفقون في حق المسلم والبيع لا يكون فيه إعانة أهل الحرب وإهانة الإسلام والمهدية ليس فيها تعظيم شعائر الكفر وأيضاً يجوز التكاح بالكتابية في نفسه، ولو أراد الصلح فيجوز الصلح معهم إلا ما أحل الحرام أو حرم حلالاً .

خاتمة البحث

لأن حاز أن الخص أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة ، فإنها كالتالي :
أولاً: أوضحت أن القرآن والسنة تشيران إلى تقسيم العالم إلى قسمين ولكن لم يرد في الكتاب والسنة اصطلاح دار الكفر والإسلام ، ثم بينت أن دار الحرب تصير دار الإسلام بإظهار حكم الإسلام فيها ولو كان مثل إقامة الجمعة والأعياد وهذا متفق عليه .
ولكن اختلفوا في أن دار الإسلام بماذا تصير دار الحرب ووضحت مذهب الصاحبين بتوضيح الشيخ أحمد رضا، ثم ذكرت تعريف دار الإسلام ودار الحرب عند المذاهب .

ثانياً: بينت تعريف المولاة وأقسامها ذكرت أن المولاة الحقيقة مع جميع الكفار لا يجوز مطلقاً والمولاة الصورية جائزة بضرورة الشرعية وبينت أقسام المولاة الصورية وحكمها وذكرت الفرق بين المداراة والمداهنة .
ثالثاً: شرحت حكم آية الممتحنة وبينت أن الآية "لا يهلكم الله عن الدين لم يقاتلوكم"

1. سدائع المصانع: 3/500

2. المعجم مساله من المثلث 5/442

3. الموسوعة الفقهية 7/132

عند أكثرها لمفسرين نزلت في حق أهل العهد ثم نسخ حكمه .

رابعاً: بينت حكم القتال والغلظة جميع الكفار وهذا الحكم لم يخص بمحاربين بالفعل.

خامسًا: ذكرت معنى البر والإحسان ووصلت إلى أن صلة بمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان وصلة الرحم يجوز مع أهل الذمة فقط وهذا هو البر معهم وليس الوداد والمحبة داخلين في حكمه.

سادساً: بينت معنى المعاملات معهم وأدلة جوازه وذكرت أنهم يتزمون أحكام الإسلام في المعاملات المالية وفي خصوص للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما لل المسلمين و عليهم ما على المسلمين، أما نظام الأسرة من زواج وطلاق فإن أولياء الأمر يتركونه في هذا يتبعون ما يعتقدون ديناً لهم ولهذا جاءت هذا القاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون ".

فهرسة المراجع والمصادر

1. أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر المتوفى 370 دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان 1405
2. أحكام القرآن : للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف ابن العربي المتوفى 543 تحقيق عبد الرزاق المهدي دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2004
3. أحكام الأخوال الشخصية للمسلمين للدكتور سالم بن عبد الغني الرافعي دار ابن حزم الطبعة الأولى 2002 .
4. أحكام أهل الذمة للشيخ أبي المواهب جعفر بن إدريس الكتاني المتوفى 1323 تحقيق الشريف محمد حمزة بن محمد على الكتاني دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2007 .
5. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن (الشبير تفسير أبي السعود) لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العوادي المتوفى 951هـ دار إحياء التراث بيروت - لبنان (لا - ت) .
6. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي دار العلم للملاتين بيروت لبنان الطبعة الخامسة عشرة 2002 .
7. الأم : للإمام محمد الشافعي المتوفى 204هـ تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب دار الوفاء الطبعة الأولى 2001
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي المتوفى 791هـ تحقيق الشيخ عبد القادر عرفان العشا دار الفكر بيروت - لبنان الطبعة 2005 .
9. الإنصاف في معرفة الرابع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلا الدين أبي الحسن علي بدر سليمان الملاوي المتوفى 885هـ تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي ، المتوفى 970هـ دار للكتاب للطباعة والنشر الطبعة الأولى (1995) .
10. البعر الرائق: لزين الدين ابن نجمي المصري المتوفى 1205هـ مطبعة هجر للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثانية.
11. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر الكاساني المتوفى 587 دار الفكر بيروت لبنان .
12. تاج العروس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى 1205هـ مطبعة التراث العربي (لا - ت) 13.. تحفة المهاجر بشرح المهاجر لأحمد بن حجر البهشى المتوفى 974هـ مطبعة مصطفى محمد - مصر (لا - ت) .
13. تفسير ابن حزم : محمد بن أحمد جزى الكلبى المتوفى 741هـ دار الكتب العربية .
14. تنوير المقياس من تفسير ابن عباس مصطفى ألبابي مصر (لا - ت) .
15. جامع البيان عن تأويل أبي القرآن : لأبي جعفر محمد جرير الطبرى المتوفى 310 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي المطبوع حجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى (2001) .
16. جامع الرموز شرح النهاية . شمس الدين محمد القهستاني المتوفى 963هـ مكتبة إسلامية قاموس إيران .
17. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى 671هـ دار الشعب القاهرة مصر .
18. الجلالين لجلال الدين المحتلي المتوفى 864هـ وجلال الدين السيوطي المتوفى 111هـ مؤسسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى 2004 .
19. حاشية نسسوبي على الشرح الكبير محمد عرفة الدسوقي المتوفى 1230هـ دار الفكر (لا - ت) .
20. حاشية البيجرمي على الإنقاع لسليمان بن عمر بن محمد البيجرمي المتوفى 1221هـ المكتبة الإسلامية تركيا .
21. حياة الإمام أحمد رضا لشيخ مشتاق الأزهري رسالة ماجستير إدارة تحقیقات الإمام أحمد رضا کراتشی باکستان .
22. در الحكم في شرح غرر الأحكام لمحمد بن خرا موز بن على المعروف بملأ خسرو المتوفى 885 مطبعة أحمد كامل مصر
23. الدر المتنق على الهاشم مجمع النهر . محمد بن محمد علاء الدين الحصكفي المتوفى 1088هـ . دار إحياء التراث العربي .
24. سيرًا لأعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان النهبي المتوفى 748 تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة الحادية عشر 1998 .
25. الشرح الصغير على أقرب المساواة إلى مذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بن محمد المتوفى 1771 تحقيق مصطفى كمال وصفى القاهرة دار المعارف سنة 1972 م .

26. شرح ابن بطال لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المتوفى 449 مكتبة الرشد الرياض .

27. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى 256 دار الفيحاء دمشق .

28. العلاقة الدولية في الإسلام للإمام أبو زهرة المتوفى 1987 هـ دار الفكر العربي القاهرة .

29. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام أبي محمد محمود بن أحمد العبيدي المتوفى 855 دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2001 .

30. عنابة القاضي وكفابة الراضي علي البيضاوي لقاضي شهاب الدين أحمد لخفاجي المتوفى 1036 دار الصادر بيروت .

31. فتح الباري للإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي المتوفى 852 دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى 1379 .

32. فتح القدير الإمام كمال الدين بن محمد عبد الواحد السيوسي المتوفى 681 هـ دار الفكر الطبعة الثانية .

33. الفتوحات الإلهية (الشهير بالجمل) لسليمان الجمل المتوفى 1240 هـ دار إحياء التراث ، بيروت لبنان .

34. فتاوى هندية معروفة بالفتاوی العالمة مولانا الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2000 .

35. فتاوى رضوية : الإمام أحمد رضا خان البريلوي رضا المتوفى 1340 هـ فاؤنديشن جامعة نظامية رضوية لاہور . باكستان .

36. كشف النقاع على متن الإقناع منصور بن يونس بن إدريس الهوتي المتوفى 1051 هـ دار الفكر الطبعة 1402 .

37. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد على التهانوي تحقيق على درحوج مكتبة لبنان وناشرون .

38. الكشف عن حقائق غواصات التنزيل وعيون الأقاویل في وجوه التأویل لجار الله أبو القاسم الزمخشري المتوفى 538 تحقيق الشیخ علی محمد موسی مکتبة العبیکان الیاض الطبعة الأولى 1998 .

39. مدارك التنزيل وحقائق التأویل (الشهیر بتفسیر النسفي) لأبي البرکات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى 710 تحقيق یوسف البدوى دار ابن کثیر الطبعة الأولى .

40. المصباح المہیر لأحمد بن محمد علی الفیومی المتوفى 770 هـ دار الحديث القاهرة .

41. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى - أحمد زيات مكتبة الشروق الدولية - مصر الطبعة الرابعة .

42. المعتمد في أصول الدين، للفاضي أبي يعلى الجنبي 458 هـ تحقيق وديع زيدان دار المشرق بيروت .

43. الموسوعة الفقهية إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت الطبعة الثانية .

44. المفتی : لموقف الدين أبي محمد بن محمد قدامه الجنبي المتوفى 620 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي دار عالم الكتاب الرياض الطبعة الثالثة 1997 .

45. مفردات ألفاظ القرآن : تأليف العلامة الراغب الأصفهاني المتوفى 425 تحقيق صفوان عدنان داودي دار القيم الطبعة الثالثة 2002 .

46. مفاتيح الغیب الشهیر بالتفسیر الكبير للإمام محمد الرازی فخر الدين المتوفى 604 دار الفكر الطبعة الأولى 1981 .

47. مقالات الإسلاميين واختلاف المسلمين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى 330 المكتبة العصرية بيروت - لبنان .

48. نهاية المحتاج لابن شهاب الدين الرملي المتوفى 1004 هـ مطبعة مصطفى ألباني الحلبي الطبعة الأخيرة 1386 .

49. وفیات الأئمیان وأبناء أبناء الزمان 4، أبو شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلکان تحقيق إحسان عباس، دار صا در بيروت لبنان .

50. البداية شرح بداية المبتدئ للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الفرغاني المرغینانی المتوفى 593 هـ تحقيق الشیخ محمد عدنان درویش دار أرقـم .